

العمق المالي واستقرار سوق العمل في مصر خلال الفترة (1991–2020)¹

د. نسرين فايز أحمد بدوي

مدرس الاقتصاد

المعهد العالي للحاسب الآلي - كينج مريوط بالإسكندرية

جمهورية مصر العربية

drnesreenfayez@gmail.com

ملخص البحث

نتيجة اتجاه معظم دول العالم إلى توفير العمق المالي فيها كأحد قنوات رفع معدلات النمو الاقتصادي، بما يزيد من الاستثمار ويُقلل معدلات البطالة فيها. وهذا بدوره يساعد على تحقيق الاستقرار في سوق العمل وتوفير المعايير المختلفة للعمل اللائق. وبالرغم من اتجاه العديد من البحوث لدراسة دور العمق المالي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يكن هناك اهتماماً كافياً ببحث أثر العمق المالي على سوق العمل لذلك يأتي هذا البحث لدراسة دور العمق المالي في تحقيق استقرار سوق العمل وتحسين أوضاعه في مصر. وعليه يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى قوة العلاقة بين العمق المالي واستقرار سوق العمل في مصر من خلال تحليل فرضية البحث وهي: "يؤدي توفير العمق المالي في مصر إلى تحقيق استقرار سوق العمل وتحسين أوضاعه فيها". ولذلك استعان ببعض الدراسات التي تناولت العمق المالي وسوق العمل في مصر لتحليل العلاقة بينهما فيها.

وتم اختبار العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام بيانات سنوية في دولة واحدة وهي جمهورية مصر العربية باستخدام نموذج الإنحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS خلال الفترة (1991-2020). وقد أشارت النتائج إلى التأثير المعنوي للعلاقة السلبية بين العمق المالي على البطالة (مؤشر استقرار سوق العمل) في مصر. وبذلك توصل البحث إلى أن توفير العمق المالي في السوق المالية المصرية يساعد على تحقيق استقرار سوق العمل فيها وتحسين أوضاعه، وعليه قدم البحث العديد من التوصيات.

الكلمات الدالة

العمق المالي، الشمول المالي، سلسلة الكتل، سوق العمل.

¹ تم تقديم البحث في 2024/5/18، وتم قبوله للنشر في 2024/6/3.

(1) المقدمة

تحاول عديد من دول العالم إحداث تطوراً في أسواقها المالية، لذلك قامت بتطبيق مؤشرات العمق المالي، التي تُعد أحد أبرز مؤشرات التنمية المالية فيها. حيث إن للعمق المالي أهمية في زيادة مخزون الأصول المالية، وزيادة قدرة المؤسسات المالية لتعبئة فعالة للموارد المالية. وعليه فإن تحقيق العمق المالي يُسهم في خلق فرص عمل أكثر وأفضل بما يعمل على تحسين أوضاع سوق العمل في دول العالم. وبالنسبة لدولة مصر، يواجه سوق العمل فيها عدة صعوبات نتيجة الظروف التي مرت وتمر بها. وبتطبيق مؤشرات العمق المالي في السوق المالية المصرية يمكنها تحسين أوضاع سوق العمل فيها ويساعد على تحقيق استقرارها.

(1-1) مشكلة البحث

تعاني عديد من دول العالم وخاصة دولة مصر من قصور في تحقيق العمق المالي في أسواقها المالية - الذي يُعد تطوراً فيها لما له من دور في زيادة الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل أكثر، مما يحسن أوضاع سوق العمل فيها. حيث إن سوق العمل في مصر قد عانى عدة تحديات، ولكن مع تطبيقها لمؤشرات العمق المالي في السوق المالية فيها زادت نسبة مشاركة العمالة في سوق العمل، فبلغت نحو 41.1% عام 2021 (Baltagy, 2021). كما أن معدل البطالة انخفض في مصر إلى 7.1% عام 2023 (Egyptian Ministry of Manpower, 2023). ووفقاً لما تقدم يتضح أن توفير العمق المالي يعمل على تحسين أوضاع سوق العمل في مصر. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي: "إلى أي مدى يُسهم العمق المالي في تحسين أوضاع سوق العمل في مصر؟".

(2-1) أهمية البحث

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العمق المالي، وتلك التي تناولت سوق العمل في مصر، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير العمق المالي على سوق العمل في مصر. حيث إن توفير العمق المالي يرفع من معدلات استقرار سوق العمل فيها. وبالتالي تبرز أهمية هذا البحث في تقديمه إسهاماً لبحث وتحليل العمق المالي، وإظهار الظروف التي تساعد على انتشاره في مصر، ومدى مساهمته في تحسين أوضاع سوق العمل فيها. وعليه سيقوم البحث بمساعدة السلطات في مصر لاتخاذ السياسات اللازمة لتوفير العمق المالي وفقاً لظروفها.

(3-1) أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى مساهمة العمق المالي في تحقيق الاستقرار في سوق العمل وتحسين أوضاعه في مصر خلال الفترة 1991-2020. وعليه يمكن توضيح هذا الهدف تفصيلاً عن طريق:

- استعراض العمق المالي في مصر.
- تحديد العوامل المؤثرة على سوق العمل في مصر.
- قياس أثر محددات سوق العمل وضميتها العمق المالي على سوق العمل في مصر.

(4-1) منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في توضيح العلاقة بين اتساع العمق المالي، وسوق العمل في مصر. وذلك من خلال تحليل الدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالعمق المالي وسوق العمل في مصر. كما يعتمد على المنهج الاستنباطي لاختبار تأثير انتشار العمق المالي على سوق العمل في مصر، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية تضم 30 مشاهدة في الفترة الزمنية 1991-2020.

(5-1) فرضية البحث

ولتحقيق أهداف البحث، فإنه يسعى لاختبار الفرضية التالية: "يؤدي توفير العمق المالي إلى تحقيق استقرار سوق العمل في مصر وتحسين أوضاعه".

(6-1) خطة البحث

يقسم البحث إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات، يتناول أولها: الأدبيات الاقتصادية التطبيقية للعلاقة بين العمق المالي واستقرار سوق العمل، ويختص ثانيها: بدراسة العمق المالي وعلاقته بسوق العمل في مصر، من خلال عرض: مفهوم وأهمية العمق المالي؛ والعوامل التي تساعد على زيادة العمق المالي في السوق المالية، وكذلك التحديات التي تواجه تحقيقه في السوق المالية. ويوضح ثالثها: سوق العمل في مصر من حيث ملامحه، وتطوره، ومؤشراته. ويبين رابعها: دور العمق المالي في تحسين أوضاع سوق العمل في مصر، ويتناول خامسها: نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين العمق المالي وسوق العمل في مصر.

(2) الأدبيات الاقتصادية التطبيقية للعلاقة بين العمق المالي واستقرار سوق العمل

اتجهت معظم دول العالم لتحقيق العمق المالي في العقد الأخير لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات البطالة فيها بما يحقق لها استقرار لسوق العمل. وبالرغم من ذلك تندر الأدبيات التي حاولت مراقبة علاقة العمق المالي بسوق العمل، لكشف مدى تأثير العمق المالي على استقرار سوق العمل. فركزت معظمها على علاقة العمق المالي والنمو الاقتصادي معتمدين على أنه بتحقيق النمو الاقتصادي ستتحسن أوضاع سوق العمل فيها.

فقدمت دراسة (Obasaju (2022) تحليلاً لتأثير العمق المالي على إنتاجية العمالة الزراعية للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS) خلال الفترة 2000-2017. حيث ركزت على العمالة الريفية نتيجة أنها تسهم في زيادة الدخل والإنتاج بشكل كبير في هذه الدول. وقد اختبرت العلاقة بين العمق المالي وإنتاجية العمالة الريفية، واعتمدت على بيانات منظمة الفاو للأغذية والزراعة، ومؤشرات التنمية العالمية لاختبار ثلاث فروض: يتعلق الأول بالتأثير المباشر للعمق المالي على إنتاجية العمل الزراعي المستخدمة طريقة المربعات الصغرى المعممة GIS، وتوصلت إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً للعمق المالي على العمل الزراعي في دول العينة. أما الفرض الثاني فاخترتها إذا كان العمق المالي يمثل خطراً على إنتاجية العمل الزراعي باستخدام نموذج انحدار خطي بطريقة المربعات الصغرى المعممة. ووجدت أن العمق المالي لا يُعد كافياً لتعزيز إنتاجية العمل الزراعي في دول العينة. وفيما يتعلق بالفرض الثالث الخاص باختبار السببية للعمق المالي وإنتاجية العمل الزراعي، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن العلاقة بينهما أحادية الاتجاه السببية من إنتاجية العمل الزراعي وليس العكس. وتوصلت الدراسة إلى عدم كفاية العمق المالي لدعم العمل الزراعي في (ECOWAS). وأوصت بضرورة التنسيق بين الجهود الوطنية والإقليمية لتعزيز إتاحة الائتمان للمزارعين بشكل كبير في دول (ECOWAS).

كما قدمت دراسة (Thuwaini & Al-Aboudi (2021) تحليلاً عن اتجاهات مؤشر العمق المالي في العراق خلال الفترة (2004-2018) باعتباره مؤشراً يعكس مدى مساهمة قطاع الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي. ممثلاً بالمؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية عن طريق دورها في تعبئة مدخرات الوحدات الاقتصادية في المجالات الاستثمارية، التي تحقق إضافات فعلية للقطاعات الاقتصادية عن طريق التأثير في عرض النقود. وقد اتضح ضعف مساهمة القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي بما يساعد في استقرار سوق العمل في العراق.

وعرضت دراسة (Nwosu & Ogbonnaya (2021) العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث إنه يُعد الشمول المالي سمة رئيسية لسياسات البنك المركزي النيجيري. ولذلك أصبح من الضروري تعميق السوق المالية فيها وتقييم أثره على النمو الاقتصادي وبالتبعية نحسين أوضاع سوق العمل فيها. وكان هذا من خلال نموذج قياسي غير خطي، وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2007-2018. وأشارت نتائج القياس إلى أن هناك علاقة موجبة بين

العمق المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا. وأوصت بضرورة تشجيع البنوك على تقليل الإقراض، والعمل مع هيئة الأوراق المالية والبورصة لتوفير الأوراق المالية.

وحددت دراسة (Al-Naqeeb (2021) العلاقة السببية بين العمق المالي في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1982-2019. وقد استخدمت ثلاث مؤشرات تقريبية للعمق المالي، وهي: عرض النقود بالمفهوم الواسع M2؛ والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CG)؛ والائتمان الممنوح للحكومة (CP). وأوضحت الدراسة أنه هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى العمق المالي مُعبّرًا عنه بالنقود بالمفهوم الواسع في الأجل الطويل.

واستهدفت دراسة (Laith (2020) إلى بيان اتجاهات مؤشرات العمق المالي لأسواق الأوراق المالية والقطاع المصرفي في ثلاثة دول: العراق؛ والسعودية؛ والأردن. وذلك حتى يمكن لهذه الدول اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتعزيز مستواها والاستفادة من مزاياها. وكذلك عمدت الدراسة على توضيح التباين في العمق المالي بين تلك الدول، بما يفيد المستثمرين في اتجاههم للدولة التي يسود فيها العمق المالي. واتضح أن دولة الأردن تتصدر قائمة تلك الدول من حيث العمق المالي ثم السعودية وتلها العراق. كما قدمت دراسة (Torchi (2019) نموذجاً قياسيًّا عن أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي. وتوصلت إلى وجود تأثيراً إيجابياً. وهذا التأثير معنوي إحصائياً لدرجة العمق المالي مبطأة لفترة وفترتين زمنيتين على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأثني). واستنتجت أن العمق المالي يكون أكثر فعالية كلما طالت فترة تطبيقه ليكون تأثيره إيجابياً في المدى الطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وبإلقاء الضوء على سوق العمل في مصر فنجد أن هناك دراسات قدمت تحليلاً عن أوضاع سوق العمل المصري منها دراسة (Amer; Silvans & Zaki (2023) التي حللت سوق العمل المصري على مدى العقدين الماضيين باستخدام عدة مؤشرات خلال الفترة 2000-2018. وقد أوضحت خصائص سوق العمل المصري وتطوره. كما عرضت أهم السياسات المطلوبة لخلق المزيد من فرص العمل، وجعل الاقتصاد المصري أكثر شمولاً. وأكدت الدراسة على اتجاه الاقتصاد المصري إلى القطاعات كثيفة رأس المال مما أدى إلى عجز سوق العمل المصري عن توفير فرص العمل، وانخفاض حصة التشغيل. كما أقرت على أن مصر بها نمو غير كثيف فرص العمل نتيجة تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعدم تحسين بيئة الاستثمار. وقد وجدت الدراسة أنه في فترة البحث قد تسببت مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي، وزيادة الاستثمار العام إلى ظهور نمو غير كثيف فرص العمل، والمدفوع الاستثمارات العامة. وهذا عمل على تقليل استقرار سوق العمل المصري وقلل جودة الوظائف في سوق العمل فيها. مما يعني ضرورة اهتمام دولة مصر بتحقيق العمق المالي حتى يتمتع سوق العمل فيها بالاستقرار.

وبالتالي فإن هناك دافع للتركيز على توفير دولة مصر للعمق المالي كسبيل لتحقيق الاستقرار في سوق العمل فيها وتحسين أوضاعه.

وبذلك يتضح أن الأدبيات السابقة التي تم عرضها قدمت تحليلاً للعمق المالي، فعرضت مفهومه ومؤشراته. كما أن هناك عديد منها اختبرت علاقة العمق المالي والنمو الاقتصادي، ولكن بالتطبيق على دول مختلفة، فمنهم من أوضحت هذه العلاقة في العراق، وأخرى في دولة الجزائر، ومصر. كما قدمت بعض الأدبيات هذه اتجاهات مؤشر العمق المالي بالمقارنة في دول اليابان؛ والصين؛ والعراق. وكذلك أخرى قدمت مقارنة لمؤشرات العمق المالي في العراق؛ والسعودية؛ والأردن. وأيضاً قدمت إحدى تلك الأدبيات تأثير العمق المالي على إنتاجية العمالة الزراعية في دول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. وركزت أخرى على سوق العمل ومظاهره في مصر. وتعتبر دراستنا هذه، استكمالاً للأدبيات السابقة التي تناولت مؤشرات العمق المالي، ولقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة إلى توضيح دور القطاع المالي والقطاع المصرفي في مصر، وتتناول تأثير تحقيق العمق المالي على استقرار سوق العمل فيها، وتختبر العلاقة بينهما.

ويتضح من العرض السابق، أن للعمق المالي دوراً كبيراً في توسيع حجم سوق العمل ووسع دائرة الاستثمار مما يزيد من حجم النمو الاقتصادي في مصر. وعليه فإن هذا يعني أن هناك علاقة بين العمق المالي وسوق العمل في مصر، وحتى يتم التأكد من هذا سيتم قياس هذه العلاقة كما هو موضح في القسم السادس من الدراسة.

(3) الإطار النظري للعمق المالي

ظهر وانتشر مصطلح العمق المالي نتيجة حاجة السوق المالية في العالم إلى التنظيم بما يجعلها أكثر تحملاً للصدمات الخارجية. وعليه يمكن توضيح العمق المالي من حيث: مفهومه وأهميته، والعوامل التي تؤدي إلى زيادة العمق المالي في السوق المالية، والتحديات التي تواجه توفير العمق المالي في هذه الأسواق. كما يلي:

(1-3) مفهوم العمق المالي وأهميته

توجد عدة مفاهيم للعمق المالي، فيُعرّف وفقاً للبنك الدولي، على أنه الزيادة في المخزون من الأصول المالية، أي يُقصد به قدرة المؤسسات المالية بشكلٍ عام على تعبئة فعالة للموارد المالية من أجل التنمية (World Bank (WB), 2022b). كما تم تقديم مفهوماً للعمق المالي بأنه اتباع سياسة مالية فعالة تعمل على توسيع الأسواق المالية، وتزيد من تراكم الأصول المالية بشكل أسرع من تراكم الثروة غير المالية والإنتاج (Nzotta & Okereke, 2009).

وكذلك عُرف العمق المالي بأنه عبارة عن قابلية السوق المالية لتنفيذ صفقات كبيرة بدون التأثير على سعر الورقة المالية، فالسوق الأكثر سيولة يُعتبر أقل تأثراً على هذا السعر. ومن ثم فإن الأسواق المالية التي تتميز باستمرارية السعر تتطلب وجود عمق فيها، وأيضاً وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين المستعدين دائماً للتداول بأسعار أعلى وأدنى من سعر السوق الحالية للورقة المالية فيها. كما يُقصد بالعمق المالي، قدرة الفرد أو المؤسسة للحصول على الخدمات المالية بشكل أسهل من خلال وسطاء ماليين كفاء قادرين على تقديم هذه الخدمات بتكلفة منخفضة، مع مجموعة أكبر من الخدمات الموجبة للتنمية، وزيادة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (Azzam, 2017).

وكذلك يمكن تعريف العمق المالي على أنه السوق التي تتوافر فيها أوامر بيع وشراء مستمرة للورقة المالية، ونتيجة لذلك يؤدي حدوث أي خلل في الكميات المطلوبة أو المعروضة منها إلى تغيير طفيف في سعرها. فالسوق المالية العميقة لا يوجد بها أوراق مالية تتسم بالضحالة وهي التي لا يرغب المستثمر في شرائها إلا في حالة أن لها هامش كبير يحميه من خطر الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ضحالة السوق مالية (Al-Naqeeb, 2021).

ويتضح مما سبق أن العمق المالي يُقصد به وجود سوق مالية واسعة تشتمل على أكبر قدر من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية بكفاءة عالية، كما تنوع فيها الأدوات المالية قصيرة وطويلة الأجل. وأيضاً تشتمل على مؤسسات الوساطة المالية التي تعمل كحلقة وصل بين وحدات الفائض والعجز في السوق المالية. وبذلك تتوافر في السوق المالية العميقة الشفافية في المعلومات مما يُقلل تكاليف المعاملات المالية، ويُسهل الاتصال بين المتعاملين، ويزيد من جودة النشاط المالي داخلها. ومن الأصول المالية لدى البنوك بما يرفع من قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي يزداد الاستثمار مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة. ويمكن استنتاج بعض خصائص العمق المالي للسوق المالية من خلال العرض السابق لمفهومه، وهي:

- توافر مجموعة كبيرة من الأدوات المالية التي تختلف من حيث السيولة والعائد ودرجة المخاطرة.
- احتواء السوق المالية على مجموعة متنوعة من الأسواق الفرعية.
- يمكن دمج السوق المالية المحلية العميقة مع الأسواق المالية العالمية.
- توافر خيارات استثمارية متنوعة، وتوافر المستثمرين سواء أفراد و/أو مؤسسات.

كل هذا ينقلنا إلى ضرورة التعرف على أهمية العمق المالي في السوق المالية، فهناك أهمية كبرى له بالنسبة لأسواق الأوراق المالية؛ ومكافحة الفقر؛ ورفع الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛ وبالنسبة للسياسة النقدية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (Thuwaini & Al-Aboudi, 2021):

- أهمية العمق المالي لأسواق الأوراق المالية: حيث يوفر تطور وعمق النظام المالي عدة خيارات لتوليد أصول مالية أكبر للوحدات ذات الفائض، مما يعمل على تقليل إنفاقهم الاستهلاكي والاتجاه للدخار نتيجة للعوائد المتوقعة من الاستثمار. وأيضاً إتاحة فرص لتنوع محفظة الأوراق المالية لهؤلاء الوحدات.
 - أهمية العمق المالي في مكافحة الفقر ورفع الناتج المحلي الإجمالي: فبوجود القدرات التمويلية المنخفضة في الدولة تُعرقل تضيق دائرة الفقر فيها - وهذا ينتشر في الدول النامية - وهذا يشغل صانعي السياسات الاقتصادية فيها. وعليه تسعى عديد من المؤسسات المالية الدولية لتقليل معدلات الفقر في هذه الدول من خلال تقديم مساعدات مالية، والتأكيد على العمق المالي الذي يُسهم في زيادة الشمول المالي لعدد أكبر من الذين يطلبون التمويل في تلك الدول. وبذلك فللعمق المالي للأسواق المالية دوراً كبيراً في نمو النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات المكونة له. ومن أجل ذلك تم اعتبار العمق المالي محدداً أساسياً لنمو الناتج المحلي لإجمالي وذلك من خلال رفع الاستثمار المحلي، وزيادة تعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد لزيادة الإنتاجية، مما يكون له الدور في تقليص دائرة الفقر في الدولة. وبذلك يكون للعمق المالي تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة الفقر.
 - العمق المالي والسياسة النقدية: يساعد العمق المالي في تحسين كفاءة السياسة النقدية، فهو يُعد عنصراً أساسياً في آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. من خلال التأثير على الكتلة النقدية والقروض الممنوحة للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره يرفع من تأثير العمق المالي على فعالية السياسة النقدية.
- ويتضح من أهمية العمق المالي أنه يُسهم في زيادة فرص الاستثمار، الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة و/أو تقليل تسريح العمالة المتاحة. مما يكون له الأثر الكبير في تحسين معدلات البطالة في الدولة، ويُقلل دورات العمالة ويرفع من استقرار سوق العمل فيها. ولكي يتم الاستفادة من توفير العمق المالي في السوق المالية لأي دولة يتعين توافر عدة عوامل فيها، يمكن إبرازها فيما يلي:

(2-3) عوامل توافر العمق المالي في السوق المالية

هناك عدة عوامل تساعد على زيادة توفير العمق المالي في السوق المالية في أي دولة، وأهم هذه العوامل: تطبيق تقنية سلسلة الكتل؛ التكامل المالي؛ الدمج المالي. وسيتم تناولها بالمناقشة والتحليل، على النحو التالي:

(1-2-3) تطبيق تقنية سلسلة الكتل⁽¹⁾

تُعرف "سلسلة الكتل" بأنها سجل إلكتروني يسجل فيه المعاملات المالية بما يسمي "بسلاسل الثقة أو بلوكتشين Blockchain"، فكل معاملة مالية تمثل كتلة أو بلوك، وكل بلوك يحتوي على بعض المعلومات التي تشترك منها الكتلة السابقة أي المعاملة السابقة، لذلك تسمي بسلاسل الكتل المتتالية. ولا يمكن السيطرة عليها من قبل أي سلطة مالية أو حكومية، كما أنها لا تحتاج إلى طرف ثالث أو وسيط عند تسجيل المعاملة المالية بين طرفيها، وتقوم هذه التقنية في ضوء ما توفره من خاصية اللامركزية وما تعتمد عليه من عملات رقمية (بيتكوين) Bitcoin بإجراء المعاملات والتحويلات المالية بأمان وبسرعة فائقة وبتكلفة زهيدة. وقد ظهرت تلك التقنية نتيجة فقد كثير من الوحدات الاقتصادية الثقة في البنوك كطرف ثالث بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وهنا قد سمح نظام المعاملات الرقمية "Bitcoin" بإرسال المدفوعات عبر الإنترنت مباشرة من طرف إلى آخر دون المرور عبر مؤسسة مالية كطرف ثالث. وبذلك سمحت تقنية البلوكتشين بالاحتفاظ بنسخة من دفتر الأستاذ الذي لديه قواعد مشفرة فيه، ويجب على جميع المشاركين الموافقة على هذه القواعد من أجل استخدامه. كما أن نظام Bitcoin يعتبر لا مركزياً سياسياً، أي لا يوجد كيان واحد يديره، ولا يمكن تغيير عملة المعاملة الرقمية أو محوها أو نسخها أو تزويرها (Shakir, 2020). وبذلك أصبح التحول الرقمي ومحو الأمية المالية والرقمية

⁽¹⁾ يُطلق على تقنية سلسلة الكتل عدة مصطلحات منها: سلاسل الثقة؛ وبلوكتشين؛ بيتكوين وسيتم استخدام هذه المصطلحات داخل البحث.

والعمل علي تعميم الشمول المالي داخل الدولة، وبناء ثقة الوحدات الاقتصادية في الخدمات الرقمية المالية بما يجعل السوق المالية عميقة، ويجعل المنتجات المالية بسيطة ومصممة بما يلبي احتياجات المستخدمين أمراً يتعين توافره (Abdel-Ghani, 2022).

وقد اتجهت عديد من دول العالم في تطبيق تقنية سلسلة الكتل Blockchain في مجال العمل المصرفي نظراً لتعدد أوجه استخداماتها بما يحقق ميزة تنافسية في البيئة المصرفية، ويزيد من العمق المالي في السوق المالية في معظم دول العالم. ويمكن إبراز بعض هذه الاستخدامات فيما يلي (Ibrahim, 2020):

- الحد من عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية، حيث تفرض هذه التقنية مزيد من الأمان من خلال ما تمتاز به من بولكات متعددة موزعة، ويحتوي كل بلوك على طابع زمني، وتمثل هذه البولكات عدد من المعاملات المتصلة بكتل سابقة، كما سوف تتصل بكتل لاحقة يصعب تغييرها عبر الزمن.
- إتمام المعاملات المالية بأمان وشفافية وتكلفة أقل، حيث إن تقنية البلوكتشين تكون فعالة في الحوالات والمدفوعات، لأنها توفر أمان أكبر وتكلفة أقل للبنوك لإجراء المعاملات بينها، وبين العملاء أو البنوك فيما بينهما، وبذلك يمكن لسلسلة الكتل إلغاء الكثير من الوسطاء.
- إتمام التحويلات بالمناطق النائية دون الحاجة إلى بنية تحتية جديدة، لأن تقنية سلسلة الكتل لا تحتاج إلى مراكز بيانات. فيمكن للمناطق النائية في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية الرسمية أن تقفز مباشرة للحلول القائمة على تقنية سلسلة الكتل، وتقليل التكاليف الكبيرة اللازمة لتوفير بنية تحتية جديدة. لما لذلك من دور كبير في زيادة العمق المالي في تلك المناطق.
- إتمام المدفوعات والتحويلات المالية بسرعة كبيرة، حيث تتميز تقنية سلسلة الكتل بالسرعة وسهولة نقل الأموال عبر الحدود من مكانٍ لآخرٍ في لحظات، مع رسوم تحويل أقل من الوضع القائم حالياً في البنوك غير مطبقة هذه التقنية.
- توفير العقود الذكية⁽¹⁾ التي تتحكم في حركة الأصول الرقمية بين الأطراف. وتهدف تلك العقود إلى نشر الثقة لجميع الإتاقيات المالية بجعل جميع المعاملات المالية أكثر شفافية ومرئية للجميع. وبذلك يزيد من قدرة العملاء علي مراقبة صرف الأموال من قبل الحكومات للحد من الفساد أو التهرب الضريبي في المستقبل. وهذا له دوراً كبيراً في توفير الانضباط والعمق المالي في الدولة.
- تستخدم في التمويل التجاري، حيث يمكنها تسريع عمليات تسوياته، لأن هذه التقنية تُسهم في توفير طرق أسرع، وأكثر أماناً في نقل البضائع عبر الحدود وتوفير خدمات التحويل اللحظية.
- ويتضح مما سبق أن تقنية سلسلة الكتل تساعد البنوك على تقليل التكاليف والأعباء الإدارية لهم وللعلماء على حدٍ سواء بما يساهم في تعميق السوق المالية للدولة.

(2-2-3) التكامل المالي في السوق المالية

وتُقصد بالتكامل المالي في السوق المالية، وجود عدة متغيرات فيها أبرزها: العملة الموحدة؛ والسياسات المالية؛ والدمج بين الشركات داخل المكان الواحد؛ وتوحيد القواعد لإدراج الأسهم والسندات و وحدات صناديق الاستثمار في السوق المالية؛ والقوانين والتشريعات المالية (Ali, 2020). ويمكن للتكامل المالي الدولي للأسواق المالية تحسين الوساطة المالية فيما بما يسمح للمؤسسات المالية في العالم بتحويل رؤوس الأموال ويحسن كفاءة النظام المالي العالمي. هذا بالإضافة إلى أن التكامل المالي يخلق بيئة مناسبة لجذب رأس المال الأجنبي الذي يفتح للوسطاء الماليين المجال لجني مكاسب كبيرة، ويرفع من منافسة القطاع المالي المحلي بما يؤدي إلى تحرير سوق الأسهم ويحسن الخدمات المالية. وبذلك يُسهم التكامل المالي في زيادة العمق المالي للسوق المالية عن طريق:

(2) تعرف العقود الذكية: هي عقود ذاتية التنفيذ مع كتابة شروط الاتفاقيات بين المشتري والبائع مباشرة في سطور من التعليمات المبرمجة، ويوجد الكود والاتفاقيات الواردة فيه عبر شبكة البلوكتشين الموزعة، وتكون المعاملات قابلة للتتبع ولا رجعة فيها.

- زيادة حجم السوق المالية من خلال ربط الأسواق المالية المحلية والعالمية.
 - تطوير ودمج المعلومات لتخفيض المخاطر.
 - تقليل الأعباء التنظيمية عن طريق موائمة القوانين والعمليات المالية.
 - جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والحد من التعرض للصددمات الخارجية.
- وهذا ينقلنا إلى ما يسمى بالدمج المالي كأحد عوامل توفير العمق المالي في السوق المالية.

(3-2-3) الدمج المالي

ويُقصد به قيام الأسواق المالية في عديد من دول العالم بإزالة القيود على عمليات التدفق المالي عبر الحدود، وعلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية للنظم المالية المحلية، بحيث يخضع جميع المشاركين المحليين والأجانب لنفس القواعد، وهذا يعني غياب التمييز القائم على الموقع الجغرافي في الوصول للأسواق المالية. وبذلك يلعب الدمج المالي دوراً مهماً في تجميع الموارد المتاحة للاستثمار والتجارة وتقوية النظم المالية المحلية، بما يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع. وبالرغم من ذلك توجد عدة مخاطر للدمج المالي سواء عالمياً أو إقليمياً بالنسبة لاستثمار المؤسسات والأفراد في الأسواق المالية الجديدة. وتتمثل هذه المخاطر في تحديات الإشراف على العمليات المصرفية عبر الحدود، واحتواء مخاطر الانتشار الإقليمي، وضمان إدارة المخاطر الناتجة عن الدمج المالي بشكل يجعل الوساطة المالية أكثر فعالية، وهذا ما يتطلب تنظيم ورقابة السياسات الاقتصادية. ويلاحظ أن الدمج والعمق الماليان يعملان كمكمل لبعضهما البعض في الأسواق المالية، فوجود تبادل العملات في سوق عميقة ييسر الدمج المالي، من خلال تشجيع المتداولين والمستثمرين المحليين على توفير الحماية النقدية لاستثماراتهم في الخارج. وبالتغلب على العوائق التنظيمية ستطور تلك الأسواق مع تطور النظم المالية (Azzam, 2017).

وبالرغم من أهمية العمق المالي وتوافر العوامل اللازمة لزيادته في السوق المالية للدولة، إلا أنه يواجه تحديات لتوفيره في بعض دول العالم، ويمكن إبرازها فيما يلي.

(3-3) التحديات التي تواجه تحقيق العمق المالي في السوق المالية

سبق وأن تم توضيح أن العمق المالي يُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق معدلات توظيف متزايدة، ولكن بالرغم من ذلك فهناك عدة تحديات وعقبات تواجه تحقيقه في معظم دول العالم وخاصةً في مصر، ولعل من أهم هذه التحديات ما يلي (Azzam, 2017):

- الأطر التنظيمية غير المكتملة في الأسواق المالية لبعض دول العالم، وهذا يُقلل من تنوع الأدوات المالية، ومن درجة السيولة فيها، وانخفاض حجم الوساطة المالية. كل هذا يشكل عائقاً أمام زيادة العمق المالي للسوق المالية ويقلل الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- وجود قطاع مصرفي تنخفض فيه دور الوساطة المالية في زيادة واتساع حجم السوق المالية، بسبب ارتفاع سعر الفائدة، وهذا ما حدث بالنسبة لبعض دول العالم، وضمنها دولة مصر في الفترة الأخيرة.
- ضيق سوق رأس المال وصعوبة تحويل الأدوات المالية إلى نقد مما يعيق التمويل طويل الأجل، وتمويل الدين المحلي.
- قلة توافر الأدوات المالية المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل أغلبية الأعمال التجارية في مصر، مما يقلل من زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرفع معدلات البطالة فيها.
- الظروف السياسية التي تمر بها الدولة، وكذلك الخصائص الهيكلية لها التي تقف حائلاً أمام تعميق السوق المالية فيها.
- مدى توافر التطور التكنولوجي، واستجابة الدولة له يعتبر تحدياً أساسياً أمام العمق المالي، حيث يفتقر العديد من دول العالم ومنهم دولة مصر القدرة على توافر هذا التطور مما يعيق توفير العمق المالي للسوق المالية فيها.
- وتوجد تحديات أخرى أمام تحقيق العمق المالي في السوق المالية، وهي: انخفاض تعبئة الودائع، والأمية المالية، مما يحد من الوساطة المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

كل هذه التحديات تعيق تحقيق العمق المالي في السوق المالية في دولة مصر، وهذا بدوره يعرقل قدرة الحكومة على زيادة الاستثمار، وتقليل معدل دوران العمالة، وتخفيض معدلات البطالة بما يحقق الاستقرار في سوق العمل المحلي. ولكي يمكن توضيح ذلك يتعين إبراز سوق العمل في مصر، فيما يلي.

(4) سوق العمل في مصر

بالرغم من تعرض دول العالم للأزمات الاقتصادية في الوقت الحالي سواء الناتجة عن اتساع انتشار فيروس كورونا، أو الحروب القائمة في العالم، إلا أن هناك اختلاف في درجة تأثر كل منهم وفقاً للنظام الاقتصادي بها؛ ووفقاً لقدرة كل دولة على تحمل آثار هذه الأزمات. ولقد أظهرت تلك الأزمات مدى هشاشة أسواق العمل في معظم دول العالم، وخاصةً في الدول النامية. وباللقاء الضوء على سوق العمل في دولة مصر كأحد الدول النامية التي تأثرت بتداعيات الأزمات الاقتصادية سالفه الذكر. يتضح أنه يتكون من نوعين من الأنشطة الاقتصادية منها: الرسمية، وهي الأنشطة التي تتميز بصغر حجمها؛ وغير الرسمية، وهي تُعد مصدراً رئيساً لخلق فرص العمل فيها. ويُلاحظ أن الوظائف المتاحة بهذه الأنشطة لا تتمتع بمعايير العمل اللائق⁽¹⁾ بما يكفي من حيث الأجور والاستدامة وظروف العمل. حيث تفتقر الكثير من الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلى الاستقرار بسبب عدم وجود الضمان الاجتماعي، وعقود العمل، فيرفض أصحاب العمل إبرام عقود عمل ملزمة نظراً لارتفاع تكلفة نظام الضمان الاجتماعي. لتمثل العمالة غير الرسمية نحو 51.1% من إجمالي العمالة في مصر. وبالرغم من هذا ارتفعت معدلات البطالة في مصر من 9% في عام 2000 إلى 13% في عام 2012، حتى وصلت إلى حوالي 8% عام 2020. وهذا يوضح عدم وجود استقرار في سوق العمل في مصر (Baltagy, 2021). ويمكن تحليل سوق العمل في مصر من خلال إبراز ملامحه وتطوره والتحديات التي يقابلها فيما يلي:

(1-4) ملامح سوق العمل في مصر

يمكن تحديد ملامح سوق العمل في مصر من خلال قوة العمل، ونسبة البطالة حسب النوع فيها. حيث:

- **قوة العمل:** يُلاحظ أن قوة العمل المذكور تستحوذ على ما يقرب من 70% من قوة العمل في مصر. كما أنه بالرغم من الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري، إلا أن الطلب على العمل في سوق العمل المصرية للربع الثالث من العام المالي الحالي 2022/2021 قد ارتفع، بما يرفع نمو التوظيف مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. علماً بأنه قد استحوذ قطاع التسويق في مصر على نصيب 42% من التشغيل، ويليه قطاع الحاسب الآلي. كما ارتفع حجم قوة العمل عام 2021 بنسبة 3.2%.

- **البطالة:** حيث تراجع معدل البطالة نتيجة زيادة الطلب على العمالة، ليصل إلى 5.6% مقابل 6% عام 2020، وانخفض معدل البطالة بين الإناث نحو 16% مقابل 17.7% العام السابق. وتجدر الإشارة إلى اتساع البطالة بين الشباب في مصر، فوفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية عام 2021 انتشرت البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (19-25) عام بما يمثل نحو 66% من إجمالي المتعلمين، وخاصة المتعلمين منهم. فوصل معدل البطالة بين الجامعيين نحو 20%، ونحو 31% بين الأميين. ولعل أبرز الأسباب لزيادة البطالة في الفترة 2020-2021 هو اتساع انتشار فيروس كورونا. ففي هذه الفترة، شهدت سوق العمل المصرية تغير في خصائصها نتيجة اعتماد الاقتصاد المصري على قطاع التشييد والبناء مما رفع الطلب على المهارات الخاصة بهذا القطاع. وبسبب ارتباط التشغيل في هذا القطاع بفئات عمرية وتعليمية معينة، نتج

(1) يُعرف العمل اللائق بالعمل الذي يتوافر فيه أربعة معايير هي: الأمان؛ والعدالة؛ والحرية؛ والكرامة الإنسانية (ILO, 2001).

تشوهات في سوق العمل المصري، هذا بالإضافة إلى جمود سوق العمل في مواجهة الأزمات سواء الداخلية أو الخارجية (ILO, 2022).

لتتلخص أوجه الخلل الهيكلي في سوق العمل المصرية فيما يلي (Kissinger, 2020):

- هرم البطالة المقلوب: الذي نتج عن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين الإناث والشباب وخاصة في الحضر، والسبب في ذلك هو عدم اتساق مخرجات النظام التعليمي نتيجة انخفاض جودته مع متطلبات سوق العمل كماً وكيفاً. حيث يتولد عن النظام التعليمي في مصر عرض عمالة كبير، ليُمثل الشباب نحو 11% من المشتغلين في الفئة العمرية 20-24، أما الفئة العمرية 30-39 تبلغ نحو 25.5%.

- تفاوت التوزيع الجغرافي للبطالة فتتصدر محافظات الوجه البحري المعدلات الأعلى للبطالة.

- وجود اختلالات قطاعية بالنسبة للأجور، حيث وضع المسح التبعي لسوق العمل في مصر بين عامي 2012، 2018 أن الأجور لا تتواءم مع معدلات التضخم في مصر. وهذا أدى إلى تآكل الأجور الحقيقية، حيث انخفض الأجر الحقيقي الشهري بنسبة 9% خلال تلك الفترة، وانخفض متوسط الأجر بالساعة بنسبة 11% خاصة بين النساء في الأماكن الحضرية، والمشتغلون في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي مقارنة بالقطاع العام. وتزداد حدة التضخم في الفترة التي تلي فترة المسح مع ثبات الأجور النقدية مما يقلص حجم الأجر الحقيقي بنسبة كبيرة. علماً بأن تفاوت متوسط الأجور النقدية يكون لصالح بعض القطاعات، وخاصةً غير الإنتاجية كقطاعات التشييد والبناء والوساطة المالية. وهي قطاعات تفوق قطاعات ذات القيمة المضافة كالصناعات التحويلية والزراعة بأكثر من أربعة أضعاف. كما تقل متوسطات الأجور في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية كقطاع السياحة وتجارة الجملة والتجزئة نتيجة انخفاض عائداتها بشكل عام.

- يعاني سوق العمل في مصر من عدة تحديات تعيق استقراره، يمكن إجمالها في (Baltagy, 2021):

○ شكل الهيكل الديموغرافي: فالنمو السكاني في مصر يرفع من عرض العمالة في سوق العمل، بالتزامن مع محدودية الوظائف المتاحة فيه. هذا بالإضافة إلى التغير في الفئات العمرية فيكون القطاع العريض من الأفراد في سن 15-30 ولا يستطيعون الحصول على عملٍ لائق.

○ عدم قدرة القطاع الخاص الرسمي على تعويض الانخفاض في نسبة التشغيل بالقطاع العام، الذي يستوعب نحو 25% فقط من سكانها.

○ وجود عقبات لدخول المرأة سوق العمل الرسمي، وخاصة ممن يتدنى المستوى التعليمي لهن.

- عدم اتساق الإطار التشريعي والمؤسسي وتحيزه تجاه القطاع الحكومي، حيث:

○ يضمن قانون العمل الجديد في مصر العديد من المزايا النقدية والعينية للعاملين في القطاع الحكومي دون الخاص من حيث: الإجازات الرسمية؛ وعدد ساعات العمل؛ وتوفير تأمين اجتماعي وصحي إجباري؛ وصعوبة إنهاء التعاقد بين المنشأة الحكومية والعامل؛ انطباق قانون الحد الأدنى للأجور بكافة القطاعات، وهو لا يلتزم به القطاع الخاص. كما أن العمالة في الأجهزة شبه الحكومية كالهيئات العامة والإدارات المحلية لا تتمتع بنفس امتيازات القطاع الحكومي، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالعمالة الحاصلة على تعليم فني من حيث السلم الوظيفي.

○ تعارض القوانين المنظمة للعمل فيما بينها مما يؤدي إلى اضطراب أوضاع سوق العمل. فيوجد تضارب بين قانون الخدمة المدنية (810 لسنة 2018)، وقانون التأمينات الاجتماعية الجديد (148 لسنة 2019).

○ يواجه سوق العمل في مصر فجوة تنسيق مؤسسي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والنقابات العمالية، بالرغم من صدور قوانين وتعديلات تشريعية لتنظيم الحركة النقابية للعمالة وإبراز دورهم في سوق العمل. هذا مع وجود عقبات أمام حرية الحركة النقابية لكثير من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تشمل على النسبة الأكبر من العمالة المصرية.

كل هذا دفع الحكومة المصرية لاتخاذ عدة إجراءات لاستقرار وتحسين أوضاع سوق العمل في مصر، وهذا ما سيتم توضحه فيما بعد. وعليه يوجد تطور لسوق العمل المصرية، يمكن إبرازها فيما يلي:

(2-4) تطور سوق العمل في مصر

شهد سوق العمل في مصر تحولات مختلفة نتيجة عدة عوامل مر بها الاقتصاد المصري أبرزها: طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادي، وسياسات التشغيل المختلفة، والسياسة الاقتصادية للدولة، وأيضاً الأزمات العالمية. وعلى هذا يمكن إبراز المراحل التي مر بها سوق العمل في مصر من خلال فترات هي (Radwan, 2021; Kissinger, 2020):

- الفترة 1990-2000، التي سجلت معدلات البطالة فيها ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ برامج الخصخصة. فوفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ ومؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، كان هناك تغير نسبي في معدل البطالة الذي بلغ 44% من قوة العمل. حيث نتج عن هذه الفترة عدم اتساق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وخاصةً بالنسبة للقطاع الخاص، وأيضاً طبيعة المنظومة التعليمية التي تحمل سوق العمل قوى عاملة لا يمكن استيعابها بالكامل.

- أما الفترة 2001-2010، فشهدت أيضاً تزايداً في معدلات البطالة نتيجة سياسات سعر الصرف حيث تم تعويم العملة المصرية؛ وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي مما أثر على النشاط الاقتصادي.

- وفي الفترة 2011-2020، استمرت معدلات البطالة في الارتفاع حيث شهدت هذه الفترة تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 1.8% عام 2011 وظل أقل من معدل نمو السكان حتى عام 2018 وسجل 5.3%، أما عام 2019 سجل النمو الاقتصادي 6.5% ولكنه تراجع إلى 6.3% 2020 بسبب جائحة كورونا. وبالتزامن مع ذلك ارتفع معدل البطالة إلى 12% و13% من قوة العمل في السنوات من 2011 حتى 2017 ثم تراجع إلى 6.9% في عام 2020.

- وفي الفترة بعد 2021 ظهرت عدة عوامل: منها التغيرات في سعر الدولار وارتفاع المستوى العام للأسعار الذي له الدور الكبير في تخفيض القيمة الحقيقية للأجور. مما ساعد على تقليص حجم الطلب على العمل ولكن السياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة ارتفاع الأسعار برفع الحد الأدنى للأجور الذي اقتصر تفعيله فقط على القطاع العام وبعض الأماكن داخل القطاع الخاص.

وقد انعكست هذه التطورات على أسواق العمل المصرية، بسبب عدم التحوط في فترات الرواج وإدخال الإصلاحات الهيكلية على هيكل الاستثمار وسوق العمل. وهذا بالإضافة إلى تزايد حجم السكان والأزمات الاقتصادية التي مرت بها مصر التي أدت إلى إغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية بما يزيد من عدد العمالة المسرحة من سوق العمل، ويوسع دائرة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

ولكي يمكن للحكومة المصرية تقليل الآثار الناتجة عن انخفاض الأجور الحقيقية، وعمل إصلاحات في سوق العمل المصرية، ظهرت مؤشرات تساعد مصر على متابعة التطورات في سوق العمل، وهي كما يلي.

(3-4) مؤشرات سوق العمل في مصر

ظهر مؤشر حديث متعدد الأبعاد (مركب) لقياس جودة التشغيل في مصر، وتُعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها وضع مؤشر من هذا النوع فيها. وقد تم فيه استخدام أحدث ثلاث موجات من المسوحات التتبعية لسوق العمل في مصر 2006، 2012، 2018، وتشتمل كل موجة على عينة مكونة من عدة أسر. حيث تشمل موجة 2006 عينة مكونة من 8.315 أسرة معيشية تضم 37.140 فرداً، بينما تشمل الموجة الثانية لعام 2012 على 12.06 أسرة معيشية و186.49 فرداً، وأخيراً، في 2018 كان هناك 15.746 أسرة معيشية تدخل ضمن العينة، وتضم 61.231 فرداً. وتم استثناء العمل لحساب الأسرة غير المأجور، والعمل غير الرسمي. ويستخدم هذا المؤشر بيانات للقطاعات من جميع العمالة بأجر التي تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عام (Ahmed, 2022). ويمكن إبراز أبعاد هذا المؤشر في الجدول التالي رقم (1).

جدول 1: مؤشر جودة التشغيل متعدد الأبعاد

الأبعاد	المؤشر	مؤشر الحرمان	الوصف
دخل التشغيل	الدخل	أقل من أربع سلاسل غذائية أساسية (حسابات شهرية)	تتراوح أعمار جميع العمالة بين 15-64، ويبلغون دخلاً من وظائفهم
استقرار التشغيل	الوضع المهني	العاملون بأجر بدون عقود، العاملون لحسابهم الخاص	تتراوح أعمار جميع العمالة بين 15-64، ويجيبون عن الوضع المهني، وعن وضع العقد، ونوع الموظف (للعاملة لحسابهم الخاص)
	التأمين الاجتماعي	عدم الاشتراك في التأمين الاجتماعي	تتراوح أعمار جميع العمالة بين 15-64، ويبلغون الاشتراك في التأمين الاجتماعي
ظروف التشغيل	ساعات العمل الزائدة عن الحد	أكثر من 48 ساعة في أسبوع العمل	تتراوح أعمار جميع العمالة بين 15-64، ويبلغون عن عدد ساعات عملهم خلال الأسبوع الماضي
	المؤسسة	منشأة غير ثابتة	تتراوح أعمار جميع العمالة بين 15-64، الذين لا يعملون في منشأة ثابتة

Source: Zinbruch, C. ; Pineda, R. & Atallah, S. (2021). A Multidimensional Index of Employment Quality in Egypt: The Importance of Adopting an Employment Quality-Based Approach in Public Policies, P:9. Retrieved from <http://aps.aucegypt.edu-solutions@aucegypt.edu>.

ويُعد هذا مؤشراً لمدى استقرار سوق العمل في مصر بما يساهم في تحسين أوضاعه. وجددير بالذكر أن دولة شيلي أبرز أمثلة الدول التي تطبق جودة التشغيل في البلدان النامية، التي انتقلت من بلدٍ نامٍ منخفض الدخل إلى بلد مرتفع الدخل. حيث تحسنت معظم المؤشرات المرتبطة بالتشغيل فيها، سواء من حيث كم الوظائف التي تم توليدها (معدلات التشغيل) أو جودة هذه الوظائف. ولعل السياسات والأنظمة العامة لدولة شيلي كانت أهم الأسباب لرفع جودة التشغيل فيها (ILO, 2022).

وتجدر الإشارة إلى اتجاه سوق العمل في مصر "للعمل عن بُعد" ضمن مؤشرات سوق العمل في مصر، وهو عبارة عن القدرة على إنجاز المهام الموكلة للعمالة من مكان بعيد عن مقر العمل، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأساليب الاتصالات الحديثة. وتتمثل أبعاد "العمل عن بعد" في ثلاثة أبعاد هي: العمل عن بعد بشكل كامل: وهو الذي يقتصر على إنجاز العمل بالكامل وفق معايير تحددها الجهة التي يعمل معها الفرد العامل، ولكن يتطلب منه الحضور على شبكة الإنترنت بدوام كامل ووفقاً لمواعيد الجهة المتعاقد معها، وبهذا فهي تلك الوظائف التي يمكن تأديتها بشكل كامل خارج مكان العمل الرسمي. العمل عن بعد بشكل جزئي: وهنا يمكن للعامل تقسيم وقت عمله بين مقر العمل الرئيسي، ومكان "العمل عن بعد" بنسب متساوية أو مختلفة بناءً على طلب جهة عمله، ويكون ذلك لعدة ساعات في اليوم أو أيام في الأسبوع أو الشهر. العمل عن بعد عند الطلب: وهو عبارة عن العمل غير المقيد بوقت، ويُقصد به إمكانية قيام العمالة بتعديل أنماط عملهم، بما في ذلك استخدام ترتيبات العمل عن بعد، أو جداول العمل المرنة، أو تخفيض ساعات العمل (Ahmed, 2022).

ويتضح من العرض السابق لسوق العمل في مصر أنه يحتاج إلى ما يساعد على رفع درجة استقراره وتحسين أوضاعه. ويمكن إبراز أحد أهم العوامل التي تساهم في تحسين أوضاع سوق العمل وهو توفير العمق المالي في السوق المالية في مصر. وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي بالمناقشة والتحليل.

(5) دور العمق المالي في تحسين أوضاع سوق العمل في مصر

هناك توافقاً عالمياً حول ضرورة تحسين أوضاع أسواق العمل وجودتها، وكان هذا واضحاً في أهداف الأمم المتحدة تحديداً الهدف الثامن للتنمية المستدامة، الذي يوصي بضرورة: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما فيهم الشباب والأفراد ذو الإعاقات، وتكافؤ الأجر مقابل العمل متكافئ القيمة. وتحقيق هذا الهدف يساهم في الوصول إلى بعض الأهداف الإنمائية الأخرى مثل: القضاء على الفقر، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أعلنت دولة مصر عن إلتزامها بأهداف التنمية المستدامة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2020، حيث أنشأت لجنة متخصصة لوضع رؤية مصر لعام 2030 لتحقيق "اقتصاد تنافسي ومتنوع" من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق. ومن أجل ذلك وضعت مصر مؤشر لجودة التشغيل - كما سبق ذكره - الذي ساعد في تحديد جوانب السياسة العامة في مصر.

كما أقامت الحكومة المصرية برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي الشامل (نمو - تشغيل - حماية)، والذي يهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع زيادة معدلات الادخار والاستثمار تدريجياً وبشكل مستدام. وبذلك فهو يساعد على تنمية قطاع الصناعة وزيادة قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على المنافسة والتصدير لرفع معدلات التشغيل وخلق فرص عمل حقيقية وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ورفع كفاءة العمل والإنتاجية فيها. هذا بالتزامن مع شراكة الحكومة المصرية والقطاع الخاص كمحفز للنشاط الاقتصادي، وبما يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الحكومي من: "نمو وتشغيل وحماية". ويأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية بالإضافة إلى تعزيز برامج لتشجيع الصادرات والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق العمق المالي في مصر من خلال توفير سوق مالية واسعة تشتمل على أكبر قدر من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية بكفاءة عالية، وتنوع فيها الأدوات المالية، قصيرة وطويلة الأجل. بما يزيد من قدرتها على تقديم القروض وبالتالي يزداد الاستثمار، وهذا بدوره يدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة، ويحسن أوضاع سوق العمل فيها. وبذلك يمكن لدولة مصر من خلال استمرار وتيرة الإصلاحات التي تحقق الاستقرار المالي والاقتصادي فيها، وتحقيق زيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، وتطوير مناخ الاستثمار من خلال إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وتسهيل حصوله على الائتمان من خلال العمق المالي، وزيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطبيق إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية. هذا بالإضافة إلى استكمال تنفيذ المشروعات الكبرى، واستهداف زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتأهيل الشباب وإكسابهم المهارات اللازمة بالشكل الذي يساعدهم على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل (Radwan, 2021).

علما بأنه قد اتجهت مصر إلى التحول الرقمي الذي ساعدها على تحسين أوضاع سوق العمل فيها من خلال استخدامها تقنية سلسلة الكتل كأداة لتحقيق العمق المالي. وبالرغم من أن تطبيق هذه التقنية يواجه بعض التعقيدات في مصر، وخاصةً في القطاع المصرفي - الذي يتعلق بالحصول على قرض أو الوقت اللازم لإجراء التحويلات والمعاملات المالية - إلا أن تلك التقنية أصبحت الحل الأمثل لمواجهة تلك التعقيدات.

وتوجد عدة اختلافات بخصوص تبني تقنية سلسلة الكتل في المجال المصرفي المصري ما بين مؤيد ومعارض. فالبعض يرى أن تطبيقها في مجال العمل المصرفي سيؤدي إلى تقليص دور البنك كطرف ثالث أو وسيط لإتمام المعاملات المالية، مما يقلل دور القطاع المصرفي، كما قد يحدث عدم استقرار في سوق العملات الرقمية الناتج عند حدوث تضخم مالي كبير. بينما يرى فريق آخر أن تلك التقنية ما هي إلا مسألة وقت حتى يتقبل الجميع تطبيقها ويُعترف بها في الجهاز المصرفي. حيث يتم من خلالها الاعتراف بالعملات الرقمية وقبول التعامل بها من جميع العملاء. وأيضاً الاعتراف بسلسلة الكتل التي تقوم على فكرة

حساب أستاذ إلكتروني موحد لا مركزي يقوم بتسجيل كافة التعاملات المالية والتصديق عليها بشكلٍ عام، مع تحقيق عنصر الشفافية والأمان، والسرعة في إنجاز التحويلات المحلية والدولية. وذلك بقيام كل بنك بإجراء معايير مبدأ "أعرف عميلك" على نفس العميل، كل هذا يساهم في سرعة وسلامة منح الائتمان المصرفي بما يحفز سوق العمل في مصر، ويحد من عمليات غسل الأموال فيها (Ibrahim, 2020).

وعليه قد كان هناك تطوراً ملموساً في الخدمات المصرفية المقدمة في مصر، حيث أكد رئيس قطاع أمن المعلومات "بالبنك الأهلي المصري" أنه يُعد من أوائل البنوك المصرية التي تدرس مدى إمكانية تبني تقنية سلاسل الكتل. وأشار إلى أن هذه التقنية ستساهم في تسجيل بيانات العميل مرة واحدة من خلال مبدأ "أعرف عميلك" - السابق الإشارة إليه، وأن استخدامها يقضي على تكرار البيانات الخاصة بهذا المبدأ وهو ما يمثل تكلفة مرتفعة. كما أن البنك الأهلي يقوم بدراسات لتبني تلك التقنية، بالتعاون مع البنك المركزي. كما يستعد "البنك التجاري الدولي" لتبني تقنية سلسلة الكتل في مصر بناءً على تلك المبدأ، وذلك لحل مشكلة تكرار بيانات العملاء لدى أكثر من بنك، فهناك عملاء يمتلكون أكثر من حساب بأكثر من بنك (Othmane, 2021).

وعليه قد حددت منظمة العمل الدولية عدة ركائز لتحفيز الاقتصاد والتشغيل في مصر منها (ILO, 2022):

- تبني مصر سياسة مالية نشطة وملائمتها مع السياسة النقدية فيها وفقاً للظروف الحالية.
 - تقديم الدعم للقطاعات المتضررة من الأزمات الاقتصادية التي تمر بها مصر بما يرفع قدرة المنشآت على الإحتفاظ بعمالها.
 - دعم المشروعات، من خلال توسيع نظام التأمين الاجتماعي واتخاذ تدابير فيما يخص التقاعد وتقديم إعفاءات ضريبية للمشروعات في حالة توظيف عدد من العمالة.
 - حماية العمالة وتعزيز معايير الصحة والسلامة المهنيين.
 - تبني آلية الحوار الاجتماعي وتفعيل دور النقابات العمالية بشكل أكبر.
 - التوجه إلى التحول الرقمي فيما يخص منظومة التشغيل في مصر (وزارة القوة العاملة) كما سبق ذكره.
 - توفير العمق المالي في السوق المالية بما يسمح بتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويوسع نتائج السياسات التشغيلية التحفيزية بما يترتب عليه من ظهور وظائف جديدة بمهارات مختلفة.
- ويتضح مما سبق استناد منظمة العمل الدولية على ضرورة توفير معايير العمل اللائق في سوق العمل المصرية بجميع معاييرها من أمان وعدالة وحرية وكرامة إنسانية. من خلال عدة عوامل منها: سعيها لتحسين أداء أسواقها المالية للوصول إلى الأسواق المالية الجيدة بتحقيق مستوى مناسب من العمق المالي في سوق المال. ومن أجل ذلك تبنت مصر سياسات مالية ونقدية تساعد على توفير العمق المالي ويكون لها دوراً كبيراً في زيادة نمو النشاط الاقتصادي وتحسين أوضاع سوق العمل فيها وتحقيق استقرارها. وتعد ضمن هذه السياسات المتبعة (Ahmed, 2022):
- إصدار قوانين تستهدف بناء الثقة بين المستثمرين والبنوك من خلال مكاتب خلق الائتمان.
 - إعادة تنظيم النظام المصرفي من خلال قيام القطاع المالي على المنافسة واستحداث أدوات مالية مناسبة لعمليات التمويل المحلية.
 - تطوير سوق رأس المال وخاصة سوق السندات لغرض التمويل طويل الأجل.
 - سد الفجوة بين القطاعات المالية الرسمية من خلال تكوين مؤسسات لمساعدتهم على زيادة نشاطهم وتطوير المنتجات المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة لتصل لشريحة أكبر من السكان.
 - العمل على تنظيم الأسواق المالية بشكل كاف لعرض تشكيلة واسعة من الأدوات والخدمات المالية، مما يزيد عمق السوق المالية لضمان تعبئة الموارد المالية بشكل كفو.

ولعل السوق المالية المصرية قد مرت بعدة مراحل لعمق السوق المالية فيها، وهي:

المرحلة الأولى: وفيها يتمتع السوق المالية المصرية بعمق مالي متذبذب حيث بلغ مؤشر العمق المالي 94% في عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك إلى (Al-Bakal & Al-Haddad, 2022):

- السياسات الحكومية التي اتبعتها مصر لرفع مؤشر العمق المالي من خلال انفتاح القطاع المالي وزيادة المنافسة واستحداث أدوات مالية مناسبة لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر.
- تطوير سوق رأس المال وخاصةً سوق السندات لغرض عمليات التمويل طويلة الأجل.
- سد الفجوة بين القطاعات المالية الرسمية من خلال تكوين وترخيص منشآت ومؤسسات لمساعدتهم على زيادة نشاطهم وتطوير منتجات مالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تصل لأكبر عدد ممكن من السكان.
- تنظيم الأسواق المالية بشكل يناسب عرض مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات المالية مما يساهم في زيادة عمق السوق لضمان تعبئة المدخرات بشكل كفاء وفعال.

المرحلة الثانية: انخفاض مؤشر العمق المالي في الفترة (2007-2013) حيث تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية التي بدأت في نهاية عام 2007، ثم تأثر بالثورة المصرية في عام 2011 ليبدأ في الاستقرار ما بعد عام 2013 نتيجة لاستقرار الاقتصاد المصري بعد ثورة 30 يونيو عام 2013.

المرحلة الثالثة: ارتفاع مؤشر العمق المالي منذ عام 2016 ليصل إلى 104% وإلى أعلى معدل له عام 2017 ليسجل 136% بما يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة والتي تتطلب سياسات تسهم في خلق الائتمان، وأدوات مالية جديدة. واتباع سياسة مالية أكثر فعالية لتشجيع الأفراد على زيادة المدخرات والقروض والتي من شأنها تفعيل سوق المال وتوفير السيولة، مما يزيد من مؤشر العمق المالي، ثم استقر بعد ذلك ليتراوح بين 80% إلى 86%.

كل هذه المراحل التي مرت بها السوق المالية في مصر من توفير العمق المالي فيها، تدل على دوره البارز في خلق فرص عمل وتحسين جودة التشغيل وأيضاً تقليل معدل دوران العمالة فيها، يساهم في تخفيض معدل البطالة فيها.

مما سبق يمكن تلخيص آليات تأثير العمق المالي على سوق العمل في مصر، فيما يلي:

- يؤثر العمق المالي على سوق العمل في مصر من خلال اتباع الحكومة المصرية برامج الإصلاح الاقتصادي تهدف لزيادة الادخار والاستثمار تدريجياً بما يُعزز فرص العمل ويُقلل البطالة فيها.
- التحول الرقمي الذي يُسهم في تحسين أوضاع سوق العمل من خلال استخدام مصر تقنية Block chain كأداة لتحقيق العمق المالي، وخاصة في القطاع المصرفي، وذلك لتسهيل حصول معظم فئات المجتمع على تمويل بما يسمح بزيادة الاستثمار ويُقلل البطالة.
- توفير الشمول المالي في مصر، وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بما يُسهم في تمكين أفرادها من إقامة مشروعات جديدة أو تجديد وتوسيع مشروعاتها القائمة، مما يخلق فرص عمل ويقلل البطالة.
- اتباع دولة مصر السياسات التي من شأنها سد الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وزيادة العمق المالي، بما يُسهم في تمكين أفرادها من خلق فرص عمل وتقليل البطالة فيها.

(6) نموذج قياس أثر العمق المالي على استقرار سوق العمل في مصر خلال الفترة (1991-2020)

اتضح مما سبق أن العمق المالي يعمل على تحقيق الاستقرار في سوق العمل في مصر، وللتأكد من ذلك يتعين اختبار العلاقة بين العمق المالي وسوق العمل في مصر. ولذلك يقدم هذا البحث تقديراً للعلاقة بين سوق العمل وبين بعض محدداته والعمق المالي باستخدام نموذج خطي. ويعتمد البحث على بيانات سلسلة زمنية Time series data لعينة مكونة من 30 مشاهدة لدولة مصر، في الأعوام من 1991-2020، وهي الأعوام التي توافرت فيها معظم البيانات عن مصر محل الدراسة لكافة متغيرات النموذج. وكذلك تعتمد الدراسة على مصادر مختلفة لبيانات جميع المتغيرات، فيتم الاستعانة

بيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية، والموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وبيانات البنك المركزي المصري في الحصول على كل من مؤشر العمق المالي (معدل نمو المعروض النقدي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي)، ومؤشر سوق العمل في مصر (معدل البطالة في مصر)، ومؤشر النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر النمو السكاني (إجمالي عدد السكان سنوياً)، ومؤشر الإنفاق العام (إجمالي الإنفاق العام المحلي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي). ولإبراز تلك العلاقة سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

(1-6) توصيف النموذج

يتم استخدام نموذج خطي لقياس العلاقة بين سوق العمل كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه والتي تشتمل على بعض محدثاته، ومؤشر العمق المالي. كدراسة (Obasaju (2022)، التي استخدمت نموذج انحدار خطي لاختبار تأثير العمق المالي على إنتاجية العمالة الزراعية للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS) خلال الفترة 2000-2017، وكذلك دراسة (Torchi (2019) التي قدمت نموذجاً قياسيًّا عن أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي. ويأخذ النموذج هذا الشكل:

$$Un_t = \alpha + \beta_1 Gdp_t + \beta_2 Pop_t + \beta_3 Ex_t + \beta_4 Fd_t + u_t \quad (1)$$

حيث إن: t = السنوات وهي الأعوام من 1991 حتى 2020 لدولة مصر.

وقد تم التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لجميع متغيرات النموذج من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة Unit root test لكل متغير داخل النموذج.

ويتضح من المعادلة رقم (1) أن المتغير التابع Un هو سوق العمل المصري، وقد تم التعبير عنه بمعدل البطالة في مصر، وهو عبارة عن نسبة قوة العمل التي لا تجد عملاً وتبحث بجدية عنه (Central Bank of Egypt, 2022). وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها، وإبراز تأثيرها المتوقع على المتغير التابع كالتالي:

Gdp = النمو الاقتصادي، ويستخدم متوسط نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (بتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011)، وفقاً للبنك الدولي. وهو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي العمالة في هذا الاقتصاد. ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لتعادل القوة الشرائية. ويتلخص التأثير المتوقع لهذا المتغير المستقل على المتغير التابع (البطالة)، في أنه يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى تخفيض البطالة ويحسن أوضاع سوق العمل في مصر، وبالتالي يكون تأثير هذا المتغير المستقل سلبياً على البطالة.

Pop = النمو السكاني، وتم التعبير عنه بإجمالي عدد السكان في مصر، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري. ويوجد تأثيراً إيجابياً للنمو السكاني على البطالة مما يسيئ أوضاع سوق العمل، فكلما ارتفع النمو السكاني انخفضت قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار في سوق العمل في مصر، نتيجة أنها تجد صعوبة في تشغيل جميع سكانها.

Ex = الإنفاق العام، ومعبراً عنه بإجمالي الإنفاق المحلي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، وفقاً لبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهو عبارة عن إجمالي الإنفاق القومي أي مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً). علماً بأن تلك البيانات يُعبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. وبالنسبة للتأثير المتوقع للإنفاق الحكومي على البطالة، فيلاحظ أنه يؤثر سلباً عليها، حيث إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة مما يخفف البطالة ويساعد على تحقيق الاستقرار في سوق العمل وتحسين أوضاعه في مصر.

$Fd =$ العمق المالي، ويتم التعبير عنه بمعدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع سنوياً⁽¹⁾ $M2$ ، وفقاً للبنك الدولي، والبنك المركزي المصري، ويُحسب هذا المؤشر من خلال مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية، والشيكات المصرفية والسياحية، والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية (World Bank, 2022; Al-Bakal & Al-Haddad, 2022; Abu Al-Ezz, 2020; Al-Naqeb, 2021; Sharqi, 2021). ويقيس هذا المؤشر قدرة البنوك على تعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع بما يجعل الحكومة تضم المزيد من الأفراد في النظام المالي ويساهم في تحسين أوضاع سوق العمل في مصر، وبذلك فهو يعتبر مؤشراً للتطور المصري، ومن ثم فإن هناك تأثيراً سلبياً للعمق المالي على البطالة في مصر.

$U =$ حد الخطأ العشوائي.

وتشير المعلمة α إلى ثابت المعادلة، أما كل من المعلمات $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ فتعد معلمات المتغيرات المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد قياس المعادلة رقم (1) ظهر في النتائج أنه هناك مشكلة الارتباط التسلسلي (الارتباط الذاتي) بين قيم حد الخطأ العشوائي (u) عبر الزمن Autocorrelation. ولعلاج هذه المشكلة سيتم استخدام نموذج Auto regression model $AR(1)$ ، حيث يعمل فيه المتغير التابع (وهو البطالة) كمتغير مستقل مبطاً لفترة زمنية واحدة $(t-1)$ ويكون رمزه $Un_{(t-1)}$ ، ليصبح النموذج الخطي المستخدم في هذا الشكل:

$$Un_t = \alpha + \beta_1 Gdp_t + \beta_2 Pop_t + \beta_3 Ex_t + \beta_4 Fd_t + \beta_5 Un_{(t-1)} + u_t \quad (2)$$

ويكون التأثير المتوقع للبطالة مبطاً لفترة زمنية واحدة $Un_{(t-1)}$ كأحد المتغيرات المستقلة: أن تأثير هذا المتغير المستقل على البطالة في الفترة t إيجابياً، حيث إنه عندما تزداد قيمته في الفترة $t-1$ تزداد قيمته في الفترة t .

(2-6) نتائج النموذج

ولتقدير النموذج تم استخدام البرنامج الإحصائي (E-views10) باستخدام نموذج انحدار خطي، وطريقة المربعات الصغرى العامة OLS، ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج في هذا الجدول التالي رقم (3).

جدول 3: نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	-18.27640	-2.620474	0.0181
Gdp	-0.735849	-2.891184	0.0097
Pop	2.822779	4.879028	0.0002
Ex	-0.364725	-1.635133	0.1761
Fd	-0.617344	-2.560562	0.0197
Un(-1)	0.033098	17.8355	0.0000

⁽¹⁾ ويُلاحظ أنه هناك من يستعين بعدد فروع البنوك أو مكاتب البريد بالنسبة لعدد السكان كمؤشر تقريبي للعمق المالي، علماً بأن (عدد فروع البنوك/عدد السكان) يُعد مؤشراً صريحاً للإتاحة المالية وهما يعتبران ضمن مؤشرات الشمول المالي، وهذه المؤشرات هي: مؤشر الإتاحة المالية (عدد فروع البنوك، مكاتب البريد/ عدد السكان)؛ ومؤشر العمق المالي (نمو عرض النقود بالمفهوم الواسع)؛ مؤشر الاستخدام المالي (الاستخدام المالي للودائع المصرفية، الاستخدام المالي للانتماء المصري) (Al-Bakal & Al-Haddad, 2022).

R-squared	0.795180
Adjusted R-squared.	0.779624
F-statistic	83.24633
Prob. (F-statistic)	0.000242
Durbin-Watson stat	2.17

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج (E-views10).

وقد تم استخدام اختبار Harvey للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity من عدمه. وتتمثل فروض هذا الاختبار في (Badi, 2005; Damodar, 2003):

فرض العدم: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity.

الفرض البديل: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Heteroscedasticity.

فإذا اتضح من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال Prob. لإحصائياته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة ويجب علاجها. وتتلخص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي رقم (4).

جدول 4: نتائج اختبار Harvey للنموذج

Harvey test for heteroscedasticity	
Obs*R-squared	8.543840
Prob. chi ²	0.2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج (E-views10).

(3-6) تفسير وتقييم النموذج

تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 فهي تساوي 0.2009 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي heteroscedasticity في النموذج المستخدم، ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

ويمكن تفسير نتائج التقدير بالجدول رقم (3) كما يلي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوي 18.27640، وهذا يعني أن حجم البطالة في مصر ينخفض بمقدار 18.27640 عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (مؤشر النمو الاقتصادي، ومؤشر النمو السكاني، ومؤشر الإنفاق العام، ومؤشر العمق المالي، ومؤشر سوق العمل المبطل لفترة زمنية واحدة (t-1) مساوية للصفر).

تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت تأثير أحد المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، النمو السكاني، الإنفاق العام، والعمق المالي، والبطالة مبطلّة لفترة زمنية واحدة) على مؤشر سوق العمل وهو البطالة إيجابياً فإن هذا يعني أن تأثير ذلك المتغير المستقل على استقرار سوق العمل سلبياً.

كما تُظهر النتائج السابقة أن هناك تأثيراً إيجابياً بين النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي) واستقرار سوق العمل في مصر، حيث إنه عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الوحدة ينخفض معه البطالة بنحو 0.735849، وهذا يتفق مع ما تقوله النظرية الاقتصادية. وتعد هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5٪.

كما تشير النتائج السابقة أن هناك تأثيراً سلبياً للنمو السكاني على استقرار سوق العمل في مصر، فإذا ارتفع النمو السكاني بمقدار الوحدة يؤدي هذا إلى تخفيض استقرار سوق العمل فيها حيث يؤدي إلى رفع البطالة بنحو 2.822779، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، لأن عدد فرص العمل المتاحة سيتم توزيعها على عدد أكبر من السكان مما يخلق المزيد من البطالة. كما يتضح من النتائج أن النمو السكاني متغير مستقل معنوي التأثير إحصائياً على سوق العمل عند مستوى معنوية 5٪.

كذلك يتضح من النتائج السابقة أن الإنفاق العام يؤثر إيجابياً على استقرار سوق العمل في مصر، حيث إنه عندما يرتفع حجم الإنفاق العام بمقدار الوحدة تنخفض البطالة بمقدار 0.364725، ويتفق هذا مع ما تقوله النظرية الاقتصادية نتيجة خلق فرص عمل بسبب زيادة الإنفاق العام. ويكون هذا المتغير المستقل معنوي التأثير إحصائياً تقريباً عند مستوى معنوية 5٪.

أما العمق المالي فيتضح من النتائج أنه يؤثر تأثيراً إيجابياً على استقرار سوق العمل في مصر، حيث إنه إذا زاد اتساع العمق المالي بمقدار الوحدة يتسع حجم الاستقرار في سوق العمل وتنخفض البطالة بنحو 0.617344، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية. كما أن هذا المتغير المستقل له تأثير معنوي إحصائياً على سوق العمل في مصر عند مستوى معنوية 5٪.

أما بالنسبة لاستقرار سوق العمل المبطل لفترة زمنية واحدة في الفترة t-1 فيلاحظ أنه يؤثر إيجابياً في الفترة t. فإذا ارتفع حجم البطالة في سوق العمل في الفترة t-1 بمقدار الوحدة، ترتفع قيمتها في الفترة t بمقدار 0.033098، في حالة ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. ويعد مؤشر سوق العمل المبطل لفترة زمنية واحدة متغير معنوي التأثير إحصائياً على مؤشر سوق العمل في مصر في الفترة t عند مستوى معنوية 5٪.

وبالنسبة لقيمة R^2 فهي تساوي 0.795180 أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج هي: (النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، والإنفاق العام، والعمق المالي، ومؤشر سوق العمل المبطل لفترة زمنية واحدة) تُفسر نحو 79.52% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو استقرار سوق العمل في مصر. كما أن قيمة R^2 Adjusted تكاد تساوي قيمة R^2 وهي 0.779624 أي 77.96٪. كما يلاحظ أن قيمة F-statistic مرتفعة، باحتمال يساوي 0.000242، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم معنوي، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على استقرار سوق العمل في مصر خلال فترة الدراسة.

أما قيمة Durbin-Watson فهي تساوي 2.17 وهذا يعني أن القياس قد يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين قيم حد الخطأ العشوائي (u) عبر الزمن عند مستوى معنوية 5٪ (حيث إن قيمة DW تقع في منطقة القبول)، أي أن قيمة حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن.

ويتضح من العرض السابق أن العمق المالي يؤثر إيجابياً على استقرار سوق العمل في مصر وتحسين أوضاعه، حيث يثبت قياس هذه العلاقة أنه يؤثر تأثيراً سلبياً على حجم البطالة في سوق العمل في مصر، وأن هذا التأثير يكون معنوياً إحصائياً. وبذلك يتوصل البحث إلى أن توفير العمق المالي واتساع دائرته في مصر يعمل على تحقيق استقرار سوق العمل فيها ويحسن أوضاعه، نتيجة أنه يساعد الدولة على خلق فرص للعمل جديدة، ويخفض معدلات البطالة فيها. مما يحقق فرضية البحث وهي: "يؤدي توفير العمق المالي إلى تحقيق استقرار سوق العمل وتحسين أوضاعه في مصر".

(7) النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

(7-1) النتائج

استعرض هذا البحث تحليلاً للعمق المالي بدايةً بمفهومه؛ وأهميته؛ والعوامل التي تزيد في السوق المالية، والتحديات التي تواجه تحقيقه فيها. وكذلك قدم البحث تحليلاً لسوق العمل في مصر من خلال عرض ملامحه؛ وتطوره ومؤشراته فيها. وأيضاً أبرز هذا البحث دور العمق المالي في تحسين أوضاع سوق العمل في مصر، وقدم نموذجاً قياسياً لاختبار أثر العمق المالي على سوق العمل في مصر.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، فيما يلي:

- انخفاض استقرار سوق العمل في مصر خلال فترة البحث (1991-2020) نتيجة ارتفاع النمو السكاني فيها.
- أدى قيام دولة مصر بزيادة الإنفاق العام في فترة البحث بشكل تدريجي إلى تخفيض معدل البطالة فيها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار في سوق العمل المصري.
- يسهم ارتفاع النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة البحث في زيادة استقرار سوق العمل وتحسين أوضاعه فيها.
- يعمل العمق المالي على تحسين أوضاع سوق العمل في مصر ويحقق الاستقرار فيه.

(7-2) التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن التوصية بما يلي:

- مكافحة النمو السكاني المتضرد في مصر، بما يسمح للحكومة بتقديم الخدمات لجميع أفرادها، ويسهم في تخفيض معدلات البطالة فيها.
- ضرورة تشجيع البنوك المصرية على تقليل الإقراض وتوفير الأوراق المالية لتعزيز التمويل لبعض القطاعات.
- التوجه لتطبيق تقنية البلوكتشين وتعميمها على الجهاز المصرفي المصري.
- تقديم الدعم للقطاعات المتضررة من الأزمات الاقتصادية التي تمر بها مصر حتى يمكن للمنشآت الاحتفاظ بعمالها.
- توفير العمق المالي في السوق المالية المصرية بما يحفز المشروعات الصغيرة على خلق وظائف جديدة بمهارات مختلفة.
- يتعين على مصر توفير الشمول المالي لأفرادها والمشروعات حتى يساهم في زيادة الاستثمار ويُقلل من حجم البطالة فيها.
- زيادة حجم السوق المالية من خلال ربط الأسواق المالية المحلية والأجنبية.
- ضرورة جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير العمق المالي في مصر.
- الاهتمام بنوعية العمل متاح لأفراد دولة مصر، وتوفير معايير العمل اللائق في القطاع العام والخاص على حدٍ سواء.
- يتعين على مصر زيادة الاتجاه إلى العمل عن بعد مما يزيد من الاستفادة من التحول الرقمي.

(7-3) بحوث مستقبلية

ركزت الدراسة الحالية على إبراز أثر العمق المالي على استقرار سوق العمل في مصر، ولكن يمكن إجراء هذه الدراسة على الدول النامية أو الدول العربية ضمن الدراسات المستقبلية. كذلك يمكن دراسة أثر العمق المالي على الفقر في الدول النامية، كما يمكن تناول أثر العمق المالي على فعالية السياسة المالية في مصر. أيضاً يُقترح اختبار أثر العمق المالي على الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، رشا (2020). أثر تبني تقنية سلسلة الكتل على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والإرتقاء بها بالبنوك المصرية – دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 21(1)، 1-40، جمهورية مصر العربية.
- أبو العز، نهلة (2020). تقييم الأداء المالي في أفريقيا، مجلة كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، 21(2)، 29-56، جمهورية مصر العربية.
- أحمد، حسام (2022). أثر العمل عن بعد على إنتاجية العاملين – دراسة ميدانية بالتطبيق على العاملين بكلية التجارة جامعة المنصورة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 15(14)، 4-43، جمهورية مصر العربية.
- البكل، أحمد؛ الحداد، إيمان (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 15(14) جامعة بني سويف.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2022)، التقرير السنوي، جمهورية مصر العربية.
- العبيدي، ليث (2020). اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينة من الدول العربية: دراسة مقارنة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- النقيب، أنور (2021). العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(2)، 1115-1144، جمهورية مصر العربية.
- بلتاجي، مروة (2021). سوق العمل في مصر: الفرص والتحديات بعد أزمة فيروس كورونا المستجد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، جمهورية مصر العربية.
- ثويني، فلاح؛ العبودي، سعي (2021). تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، وزارة المالية، مركز التدريب المالي والمحاسبي، 1(2)، 1-30، العراق.
- زنبوخ، كريستين؛ بينيدا، روثيو؛ عطا الله، سامر (2021). مؤشر متعدد الأبعاد لجودة التشغيل في مصر: أهمية اعتماد نهج قائم على جودة التشغيل في السياسات العامة": <http://aps.aucegypt.edu-solutions@aucegypt.edu>
- عامر، منى؛ سلوانس، إيريني؛ زكي، شهير (2023). درجة تأثير سوق العمل بالتغيرات وأنماط النمو الاقتصادي: حالة مصر، صندوق البحوث الاقتصادية، منظمة العمل الدولية، التقرير الإقليمي حول الوظائف والنمو في شمال إفريقيا، جنيف.
- عبد الغني، سناء (2022). انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 15(14)، 1-37، جمهورية مصر العربية.
- عثمان، نوات (2021). التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي: تجارب ودروس دولية للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عزام، أشرف (2017). مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة: سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

- على، بشرى (2020). تكامل الأسواق المالية، محدداته وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين مجموعة من دول شرق المتوسط ومجموعة من دول غرب المتوسط، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة طرطوس، سوريا.
- رضوان، سمير (2021). أسواق العمل في مصر: نظرة مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 5-12، جمهورية مصر العربية.
- شرقي، عبير (2021). أثر العمق النقدي على فعالية السياسة النقدية بالجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abu Al-Ezz, N. (2020). Assessing Financial Performance in Africa, *Journal of the Faculty of Graduate African Studies*, 21(2), 29-56. Retrieved from: https://jpsa.journals.ekb.eg/article_87253_c9e68b80bc6ba20b4c455edca6fa2dd9.pdf (In Arabic).
- Abdel-Ghani, S. (2022). The Implications of Digital Transformation on Promoting Economic Growth in Egypt, *Journal of Politics and Economics*, 15(14), 1-37. Retrieved from: https://jocu.journals.ekb.eg/article_229977_a80e801cabd88a1915d26b4522edd56f.pdf (In Arabic).
- Ahmed, H. (2022). The impact of remote work on employee productivity - a field study applied to employees at the Faculty of Commerce, Mansoura University, *Journal of the Faculty of Politics and Economics*, 15(14), 4-43. Retrieved from: https://jocu.journals.ekb.eg/article_229983_af300f6520_e4a1dbdc9b3ae26cada262.pdf (In Arabic).
- Al-Bakal, A & Al-Haddad, E. (2022). Financial Inclusion and its Repercussions on the Economic Growth Rate in Egypt, *Journal of the Faculty of Politics and Economics*, 14(15), 155-192. Retrieved from https://jocu.journals.ekb.eg/article_229971.html (In Arabic).
- Ali, B. (2020). The Integration of Financial Markets, Its Determinants, and Its Impacts on Economic Growth (A Comparative Study between a Group of Eastern Mediterranean Countries and a Group of Western Mediterranean Countries), University of Tartarus, Syria Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/348234234_Financial_Markets_Integration_and_its_impact_on_Economic_Growth_An_Empirical_Study_on_a_Group_of_Eastern_Mediterranean_Countries_Syria_Jordan_Lebanon_Turkey_tkaml_alaswaq_almalyt_wathrh_fy_alnmw_alagt (In Arabic).
- Al-Naqeeb, A.(2021).The causal relationship between financial depth and economic growth: the case of Egypt, *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research*, 2(2),1115-1144, Retrieved from https://cfdj.journals.ekb.eg/article_171172.html (In Arabic).

- Al-Obaidi, L. (2020). *Trends in Financial Depth Indicators for a Sample of Arab Countries: A Comparative Study*, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq (In Arabic).
- Amer, M.; Silvans, I.& Zaki, S. (2023). *The degree to which the labor market is affected by economic changes and growth patterns: the case of Egypt*, Economic Research Fund, International Labor Organization, Regional Report on Jobs and Growth in North Africa. Retrieved from https://webapps.ilo.org/wcmstp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_836305.pdf (In Arabic).
- Azzam, A. (2017). Indicators of financial depth of financial markets and their impact on economic growth, case study: The Palestinian financial market, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza (In Arabic).
- Baltagi, B. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data*, John Wiley & Sons Ltd, 3rd ed, England.
- Baltagi, M. (2021). *The labor market in Egypt: opportunities and challenges after the emerging coronavirus crisis*, Information and Decision Support Center, Egyptian Council of Ministers, Retrieved from <https://www.idsc.gov.eg/Article/details/4676> (In Arabic).
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2022), *Quarterly Newsletter: Workforce Research*. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=23487 (In Arabic).
- Central Bank of Egypt (2020). *Annual report*, Egypt. Retrieved from: <https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/research/annual-report/annual-report-2019-2020.pdf>
- Egyptian Ministry of Manpower (2023). Retrieved from: <https://www.manpower.gov.eg/statistic.html>
- Gujarati, D. (2003). *Basic Econometrics*, McGraw Hill, Fourth edition, United States of America.
- Ibrahim, R. (2020), The impact of adopting block chain technology on reducing and improving the cost of banking services in Egyptian banks - a field study, *Journal of Financial and Commercial Research*, 24(3), 240-280. Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_113296_5f75765c8fa121fef14659e04fe83976.pdf (In Arabic).
- International Labor Organization (ILO) (2001). Reducing the Decent Work Deficit – A global Challenge, Report 1(A), International Labor Conference, 89th session, Geneva. Retrieved from: <https://webapps.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc89/rep-i-a.htm>

- _____ (2017). *Decent Work, the key to the 2030 agenda for sustainable development*, Geneva. Retrieved from: <https://www.ilo.org/topics/decent-work-and-2030-agenda-sustainable-development>
- _____ (2022). *World Employment and Social Outlook – Trends 2022*, Report International Labor Office, Geneva. Retrieved from: file:///C:/Users/kokof/Downloads/wcms_834067.pdf
- Kissinger, H. (2020). *An Opinion on the Egyptian Labor Market Crisis*, Egyptian Center for Economic Studies (ECES), No. 13, Egypt. Retrieved from: <https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/05/VOC-En-13-14-5-2020.pdf>
- Nwosu, P. & Ogbonnaya N. (2021). Financial Deepening, Financial system Fragility and Economic Growth in Nigeria, Central Bank of Nigeria, *Economic and Financial Review*, 59 (01), 1-27. Retrieved from: <https://www.cbn.gov.ng/Out/2022/RSD/Financial%20Deepening,%20Financial%20System%20Fragility%20and%20Economic%20Growth%20in%20Nigeria.pdf>
- Nzotta, S. & Okereke, E. (2009). Financial Deepening and Economic Development of Nigeria: An Empirical Investigation, *African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research*, 5 (5), 52- 66, Nigeria. Retrieved from: <https://www.researchgate.net/publication/228303494>
- Obasaju, R. (2022), *Financial Deepening and Agricultural Labour Productivity in Economic Community of West African States (2000 – 2017)*, Kwara State University ,Nigeria, Retrieved from: <https://www.proquest.com/openview/7961a5aca4d7821dc9ff84b6e3b92064/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2026366&diss=y>
- Radwan, S. (2021). Labor Markets in Egypt: A Future View, *Information and Decision Support Center*, 5-12, Retrieved from <https://www.idsc.gov.eg/Article/details/4670> (In Arabic).
- Shakir, A. (2020). *The role of Block Chain in the future of modern banking system*, University of Bagdad. Retrieved from: <https://www.researchgate.net/publication/344387438>
- Sharqi, A. (2021). *The impact of monetary depth on the effectiveness of monetary policy in Algeria - an econometric study during the period 1990-2019*, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University, Oum El Bouaghi, Algeria. Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/198622> (In Arabic).

- Thuwaini, F. & Al-Aboudi, S. (2021). Analysis of trends in financial depth in Iraq for the period (2004-2018), *Journal of Financial and Accounting Sciences*, Ministry of Finance, Financial and Accounting Training Center, 1(2), 1-30., 1-30, Iraq. Retrieved from <https://www.iasj.net/iasj/download/1e6e5af0d954655d> (In Arabic).
- Torchi, M. (2019), *The impact of deep finance on economic growth in Algeria (1995-2015)*, Les Cahiers du Cread, 34(04) Retrieved from: file:///D:/Local%20D/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB%20%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82/1%20%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%202024/ajol-file-journals_550_articles_200680_submission_proof_200680-6481-503501-1-10-20201020.pdf
- Trashy, M.; et al. (2019), *The Impact of Financial Depth on Economic Growth in Algeria during the period from 1995 to 2015, les cahiers du cread*, 34 (04), 109-137. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/343162258_IMPACT_OF_FINANCIAL_DEPTH_ON_ECONOMIC_GROWTH_IN_ALGERIA/link/602d7451299bf1cc26d235a1/download?tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIn19
- World Bank (WB) (2022a). *World Development Indicators*, Oxford University Press, Washing ton. Retrieved from: <http://data.albankaldawli.org>
- _____ (2022b). *Annual report*, Egypt. Retrieved from: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099510011012235419/pdf/P17729200725ff0170ba05031a8d4ac26d7.pdf>
- Zinbruch, C.; Pineda, R. & Atallah, S. (2021). *A Multidimensional Index of Employment Quality in Egypt: The Importance of Adopting an Employment Quality-Based Approach in Public Policies*. Retrieved from <http://aps.aucegypt.edu-solutions@aucegypt.edu> (In Arabic).

The Financial Depth and Labor Market Stability in Egypt - During period (1991-2020)

Dr. Nesreen Fayez Ahmed Badawy

Abstract

As a result of the tendency of most countries in the world to provide financial depth as one of the channels for raising economic growth rates, which increases investment and reduces unemployment rates in them. This, in turn, helps stabilize the labor market and provide different standards for decent work. Although many researches have tended to study the role of financial depth in improving economic growth rates, there has not been sufficient interest in examining the impact of financial depth on the labor market. Therefore, this research comes to study the role of financial depth in achieving stability in the labor market and improving its conditions in Egypt. This research aims to identify the strength of the relationship between financial depth and the stability of the labor market in Egypt by analyzing the research hypothesis, which is: "Providing financial depth in Egypt leads to achieving stability in the labor market and improving its conditions there". Therefore, it used some studies that dealt with the financial depth and the labor market in Egypt to analyze the relationship between them.

The relationship between the research variables was tested using annual data in one country, which is Egypt, using a linear regression model using the ordinary least squares (OLS) method during the period (1991-2020). The results indicated a significant impact of the negative relationship between financial depth on unemployment (labor market stability index) in Egypt. Thus, the research concluded that providing financial depth in the Egyptian financial market helps achieve stability in the labor market and improve its conditions. Accordingly, the research presented many recommendations.

Keywords

Financial Depth, Financial Inclusion, Block chain, labor Market.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

بدوي، نسرين فايز أحمد (2024). العمق المالي واستقرار سوق العمل في مصر خلال الفترة (1991-2020). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 61(3): 273-298.